مؤتمر لندن يكتفي بالممكن .. وينتقل إلى كردستان

انشقاقات شيعية واستياء سني .. وترحيب أميركي

("السفير" اللبنانية، 18 ديسمبر 2002، اف ب، رويترز، اب، د ب أ، يوبي أي): رسم مؤتمر لندن صورة بائسة للمعارضة العراقية المفترض ان تتحرك على ايقاعات الحرب الاميركية على العراق، عنوانها الفشل في الاتفاق على اي من تفاصيل المرحلة المقبلة، والتوافق على خطوط عريضة عامة، لا يمكن الاختلاف عليها.

واعلن المؤتمر اسماء 65 شخصية يفترض ان تشكل اعضاء لجنة المتابعة التي ارتفع عددها بعد اختتام المؤتمر الى 75، كلفت بمهام المرحلة الانتقالية بعد سقوط الرئيس العراقي صدام حسين وقبل قيام الحكم الجديد، الذي اتفق على ان يكون ديموقراطياً اتحادياً. كما اتفق على موعد اجتماعها الاول في 15 كانون الثاني المقبل "في المناطق المحررة في شمالي العراق"، وذلك فيما باشرت بعض اطراف المعارضة فورا تطبيق خطة عملها واعلن ممثل المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي مجددا ان كافة اتفاقات النفط المبرمة سيعاد النظر فيها في ما بعد صدام حسين، وهو موقف أيّده زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني جلال الطالباني.

وسارعت الولايات المتحدة الى الترحيب بانعقاد المؤتمر وبحثه في مستقبل عراق من دون صدام حسين. وقال المتحدث باسم البيت الابيض اري فلايشر ان مؤتمر لندن "يمثل بيانا قويا حول تطلعات العراقيين داخل العراق وفي انحاء العالم من اجل مستقبل افضل. نحن ندعم هذه التطلعات، ونتطلع للعمل معاً مع كافة العراقيين من اجل تحقيقها".

واتفق خلال المؤتمر، بحسب مصادر مشاركة، على لائحة تضم اسماء 49 شخصية من المسؤولين في النظام العراقي الحالي، بينهم صدام حسين وعدي وقصي، تجب محاكمتهم، في حين ان المسؤولين الآخرين في النظام سيشملهم العفو العام.

وسجلت انتكاسة لصورة المؤتمر الذي أراد الخروج بهيئة موحدة، بعدما اعلنت خمسة فصائل شيعية صغيرة، انسحابها من المؤتمر احتجاجاً على غياب تمثيلها واحتكار المجلس الاعلى بزعامة محمد باقر الحكيم "التمثيل الشيعي". اما المجلس الذي استأثر بحصة كبيرة في لجنة المتابعة، فقد تحدث عن رفضه اقتراحاً اميركياً لتدريب وتسليح المعارضة.

وافاد مشاركون في المؤتمر ان الموفد الاميركي الخاص زلماي خليل زاده عقد مساء الاثنين اجتماعا مع مجموعة من قادة الفصائل المختلفة وهدد بأن تلجأ الولايات المتحدة الى خيارات اخرى بما فيها خيار تعيين حاكم عسكرى في العراق (بعد سقوط النظام الحالي) اذا لم ينته هذا المؤتمر الى اتفاق".

وقد اعتمد المشاركون في المؤتمر نسب التمثيل التي سبق ان تم الاتفاق عليها في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد العام 1992 في صلاح الدين (كردستان) وهي 66 في المئة للعرب (السنة والشيعة)، 25 في المئة للاكراد، 6 في المئة للتركمان و3 في المئة للاشوريين)، حسب مصادر المؤتمر.

وكانت مناقشات قد دارت في المؤتمر حول تشكيل لجنة قيادية من 7 الى 11 عضوا ولكن الخلافات ادت الى ارجاء تشكيلها. كما قال مندوبون ان منصب "الامين العام" سيظل شاغرا في الوقت الحالي، لمنع أي فصيل طائفي او عرقي من ادعاء الزعامة.

وقد أقرّ رئيس الاتحاد الديموقراطي الكردستاني مسعود البرزاني، بأن "قوى وشخصيات واحزاب لها تاريخ نضالي طويل ضد الدكتاتورية لم تحضر". وقال "يجب التواصل معهم وليس لنا الحق بمصادرة حق الآخرين"، مستنكراً لجوء بعض المشاركين الذين لم يحددهم الى "توزيع صفات الوطنية وتوجيه الاتهامات الى الغائبين".

وانتقد مندوبون آخرون اللجنة قائلين إنها تضم شخصيات شاركت في نظام صدام حسين مثل الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية وفيق السامرائي. وقال فايق الشيخ علي وهو محام معارض عراقي مقره لندن ساخراً "هذه لجنة عظيمة. ينقصها اسمان فقط هما صدام حسين وعلي الكيماوي" في اشارة الى علي حسن المجيد الذي يعتقد انه مسؤول عن ضرب مدينة حلبجة بالاسلحة الكيميائية.

المؤتمر الختامي

قال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني في المؤتمر الصحافي الختامي انه يمكن ان تضاف اسماء اخرى على لجنة المتابعة والتنسيق "لضمان اوسع تمثيل ممكن للشعب العراقي".

وفي وقت لاحق، قال المتحدث باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية حامد البياتي ان اللجنة التحضيرية قررت بعد اختتام المؤتمر رفع عدد اعضاء لجنة المتابعة من 65 الى 75، ويجري البحث في تحديد الاسماء. واضاف ¼¼ان المستقلين وجهات اخرى مثل النساء واسلاميين ليبراليين اعتبرت انها مثلت بأقل من حجمها¾¾.

ومن جهته، قال احسان عبدالوزير، المتحدث باسم الحركة الاسلامية التي تمثل عربا واكرادا من السنة، انه "اذا لم يكن للسنة تمثيل كاف في حكومة المستقبل، فإن البلد مهدّد بحرب اهلية". واضاف ان هذا المؤتمر "تمّ طبخه". واعتبر عبدالوزير الذي تعارض حركته الحرب الاميركية انهم "سيتسبّبون بحروب بين المدن". واشار الى ان السنة الذين تم اختيارهم يتمتعون بدعم الولايات المتحدة.

وقال الممثل المستقل صلاح الشيخلي انه تم تشكيل لجنة المتابعة على "اساس سياسي وهي تضم ممثلين عن الاحزاب السياسية وعن المستقلين" مضيفا "لقد تعمّدنا وضع القائمة بالترتيب الابجدي وليس على أساس طائفي او

حزبي".

وكان مصدر عراقي معارض اعلن ان لجنة المتابعة والتنسيق التي ستتولى الإعداد لمرحلة ما بعد سقوط الرئيس العراقي ستضمّ في صفوفها اثنين من العسكريين هما وفيق السامرائي ومشعل جبوري. كما اعلنت المشاركة في المؤتمر صفية السهيل، ابنة المعارض العراقي طالب السهيل الذي اغتيل في بيروت في التسعينات، ان لجنة المتابعة ستضم ثلاث نساء هي بينهن، اضافة الى اثنتين طرحهما المجلس الاعلى للثورة الاسلامية هما بيان الاعرجي وسعاد كريمال.

وقال الطالباني ان لجنة المتابعة والتنسيق، ستعقد اول اجتماع لها في الخامس عشر من كانون الثاني المقبل ¼¼لاختيار قيادة¾¾ للمعارضة العراقية، ولجان تؤمن عمل المتابعة. واكد ان الاجتماع سيعقد "في المناطق المحررة شمال العراق" في اشارة الى المناطق الكردية الخارجة عن سيطرة بغداد منذ العام 1991.

الشيعة

اعلن ممثل حركة الوفاق الاسلامي الشيعية جمال الوكيل انسحاب حركته مع اربعة فصائل شيعية صغيرة اخرى من مؤتمر لندن احتجاجاً "على احتكار وهيمنة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية للتمثيل الشيعي". وقال الوكيل ان الحركات الاربع الاخرى هي "تيار الامام الصدر" و "رابطة علماء الدين" و"الحركة الاسلامية في كردستان"و"الحركة الاسلامية التركمانية". واضاف "رغم حرصنا على انجاح المؤتمر الا اننا نرفض اي وصاية على التيار الاسلامي" متهما المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بـ"التآمر للخروج بلجنة متابعة ديكتاتورية". ورداً على سؤال عما اذا كان المجلس الاعلى الذي يتزعمه الحكيم راضيا عن تشكيلة لجنة المتابعة، قال المتحدث باسم الحزب حامد البياتي "ليس هناك احد راضيا مئة في المئة ولكن القائمة أُقرت بالتوافق.

عقود النفط

أكد الجلبي والطالباني ان المعارضة ستعيد النظر في حال سقوط نظام الرئيس العراقي بكل عقود النفط التي وقعت من قبل نظامه في حالة الاطاحة به. واوضح الجلبي، المقرب من واشنطن، "لا احد يفرض على العراق (في مرحلة ما بعد صدام حسين) اي عقد او اي اتفاق مع دولة اجنبية او شركة الا دولة العراق بعد التحرير".

وردّ بإيجاب على سؤال حول ما اذا كانت المعارضة تعتزم اعادة النظر في عقود النفط المبرمة حاليا مع العراق مؤكدا ان ¼¼كل العقود الموقعة عندما كان صدام تحت نظام العقوبات هي غير قانونية بنظر القانون الدولي".

ومن جهته، قال الطالباني "نحن كأكراد لا نقبل البحث مع الشركات المؤيدة لنظام صدام وسنصوّت في البرلمان لاحقا ضد الشركات التابعة للدول التي ساندت نظام صدام".

السعودية "تسمح" باستخدام القوات الأمريكية لقواعدها

السعوديون كانوا مترددين في السماح للقوات الأمريكية باستخدام اراضيهم

هيئة الاذاعة البريطانية، لندن 29/12/2002: أفادت تقارير صحفية أن السعودية وافقت على استخدام القوات الأمريكية لمجالها الجوي وقواعدها الجوية ومركز مهم للعمليات، في حالة اندلاع حرب مع العراق.

وقال قادة عسكريون أمريكيون لصحيفة نيويورك تايمز إنهم حصلوا على تطمينات سرية من أنهم سيسمحون باستخدام مركز مهم للعمليات في قاعدة الأمير سلطان الجوية خارج العاصمة الرياض.

وقالت الصحيفة إن السعوديين سوف يسمحون لطائرات الاستطلاع والمراقبة والشحن للطيران من القواعد السعودية واستخدام المجال الجوي السعودي لطلعات جوية ضد العراق.

وقال مسؤولون عسكريون للصحيفة إنهم متأكدون من أن السعودية سوف تسمح في آخر المطاف بانطلاق الطائرات الأمريكية من أراضيها لقصف أهداف في العراق.

وإذا ما تأكدت هذه الأنباء فإن هذا القرار السعودي يعتبر تحولا خطيرا في السياسة السعودية، التي قاومت في السابق ن تسمح بوجود الجنود الأمريكيين على أراضيها.

وقال الجنرال جون جومبر، رئيس أركان القوة الجوية الأمريكية للصحيفة، "إنني اعتقد جازما بأن السعوديين سيتعاونون معنا بالقدر الذي نحتاجه، وإن كل الإشارات التي حصلت عليها هي أننا سنحصل على ما نطلبه".

ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن متحدث باسم البنتاغون عدم تأكيده للأنباء، لكنه قال إن السعودية تبقى صديقا قويا.

يذكر أن الأرض السعودية كانت منطلقا للحرب التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت عام، بعد 1991.

معارضون مستقلون: نرفض مقايضة الدكتاتورية بالاحتلال الأحنبي

لندن - الزمان 18/12/2002: قالت شخصيات عراقية معارضة انها (ترفض مقايضة الدكتاتورية بالاحتلال الأجنبي، أو باقامة دكتاتورية جديدة بوجوه وأسماء مختلفة).جاء ذلك في بيان تلقت (الزمان) نسخة منه امس، حمل توقيع كل من (نامق بير قدار (عقيد متقاعد)، عبد الله الجيزاني، الدكتور باسل النقيب، الدكتور موسي الحسيني، جاسم محمد معروف، علي الربيعي، الدكتور عبد الحسين عواد، الدكتور كاظم الموسوي، عبد الحسين الحسيني، صباح جواد، الدكتور هيثم الناهي، عدنان الحمداني، الدكتور واثق عمران، الدكتور سعد طاهر، محمد جعفر، فارس الجادر

(ضابط في الجيش العراقي)، عباس العبيدي، باسل عبادي، منذر الاعظمي، بشار عبد الرحيم، هاني لازم وسيار محمد سلمان حسن).وقال الموقعون علي البيان (اننا اذ نؤكد علي حق شعبنا في الخلاص من الدكتاتورية المتسلطة عليه، فاننا نرفض في الوقت نفسه مقايضة الدكتاتورية بالاحتلال الأجنبي، أو باقامة دكتاتورية جديدة بوجوه واسماء مختلفة).